المعانى فى ثمانية ابواب انحصار الكل فى اجزائه
لا الكلى فى جزئيات والا تصدق علم المعانى على كل
باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان
الانحصار والتنبيه الاتى خارجة عن المقصود
الاول احوال الاسناد الخبرى الثانى احوال
المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال
متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشا
السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة واما انحصرها فلان
الكلام اما خبر او انشا لانه لامحالة يشتمل على نسبة
تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتقسيمها
بوقوع النسبة اولا وقوعها او بامتناع النسبة
او انتزاعها خطأ فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة
الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة هاهنا
هو تعلق احد جزئى الكلام بالاخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كانت ايجابا او سلبا او
غيرهما كما فى الانشائيات فالكلام ان كان
لنسبته خارج فى احد الازمنة الثلاثة
اى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية
او سلبية تطابقه اى تطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين اولا
تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا

قوله او بامتناع الخ تفتضى التغيير
فان الوقوع من حيث اضافته
للذهن هو الامتناع تامل

فخبر

فخبر اى فالكلام خبر والا فانشا اى وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشا وسيزداد هذا وضوحا فى اول
الشبيه والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد
والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا
او ما فى معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهة لتخصيصه
بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره وقد يكون
لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد و
المتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة وقعت
بادى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز
به عن التطويل على ما يجئ وللحاجة اليه بعد
تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه
لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا فائدة لا يكون
بليغا او غير زائد هذا كله ظن لكن الاطناب لحقته
لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل
والايجاز ومقابليه انما هو من احوال الجملة
او المسند اليه او المسند فالذى يهمه ان يبين سبب
افراد هذه الاحوال بمسبق وجعل كل واحد منها بابا
برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
فلهم ان يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومنهم
لتقرير هذا بالتزيد بين النفى والاثبات فنساد

Copyright King Saud University